ورشة عمل حول انعكاسات العنف الأسري على النسيج الاجتماعي

شارك مكتب حماية الطفل والأسرة، ورؤساء أقسام حماية الطفل والأسرة بالمديريات، في ورشة عمل بعنوان «العنف الأسري وانعكاساته على النسيج الاجتماعي»، التي أُقيمت بديوان وزارة الداخلية بمدينة طرابلس، بمشاركة عدد من الجهات الأمنية والاجتماعية ذات العلاقة.

وخلال الورشة، عرض رئيس مكتب حماية الطفل والأسرة ورقة بعنوان الدور المتقدم لوزارة الداخلية في منع العنف الأسري من خلال مكتب وأقسام حماية الطفل والأسرة، مؤكدًا على الدور الحساس المناط بهذا المكون في منع العنف داخل الأسرة والحد من الظواهر السلبية في المجتمع.. كما تناول تطرق لحالات الانتحار، مستعرضًا آليات التدخل المبكر وسبل الوقاية.

وهدفت الورشة إلى تعزيز وعي المجتمع والجهات المختصة بدور المؤسسات الأمنية والاجتماعية في الوقاية والتدخل المبكر، وتطوير آليات التنسيق بين الجهات المعنية بحماية الطفل والأسرة.

مواجهة الظواهر السلبية التي تهدد كيان الأسرة

تابع مركز الدراسات الاجتماعية إحدى حالات تعنيف الأطفال الواردة إليه من مديرية أمن طرابلس – قسم شؤون المراكز، لطفل ببلدية أبوسليم، في واقعة لم تُقابل بالتجاهل، ولم تُترك لتتحول إلى جرح صامت داخل المجتمع.

وبتَّوجيه ومتابعة مباشرة من رئيس لجنة إدارة المركز، تم التدخل العاجل والمسؤول، وبالتنسيق الكامل مع الجهات الأمنية ذات العلاقة، حيث جرى احتواء الحالة، وإنهاء مظاهر الخطر، وإرجاع الطفل إلى أسرته بعد استكمال الإجراءات القانونية والاجتماعية، في خطوة تعكس فهمًا عميقًا بأن معالجة الانحراف تبدأ بالاحتواء لا بالإقصاء.. وأكد المركز أن تعنيف الأطفال ليس سلوكًا فرديًا معزولًا، بل ظاهرة خطيرة تمس الأمن الاجتماعي، وتشوّه القيم، وتضعف تماسك المجتمع، مشددًا على أن حماية الطفل هي حماية للأسرة، وحماية الأسرة هي حماية للمجتمع بأسره.

قضية / عفاف التاورغي

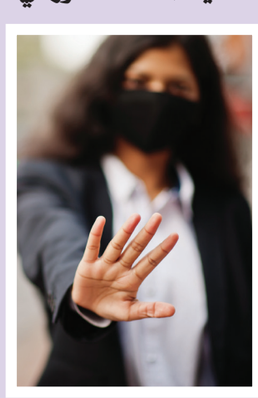

قضايا التفسخ الأخلاقي لا تنتهي فصولا .. نبذ العادات بدأ على مسمع ومرأى من الجميع

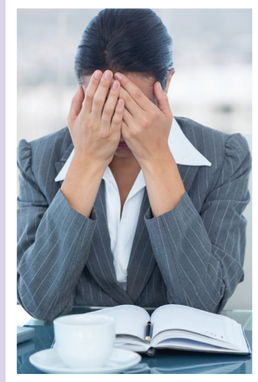

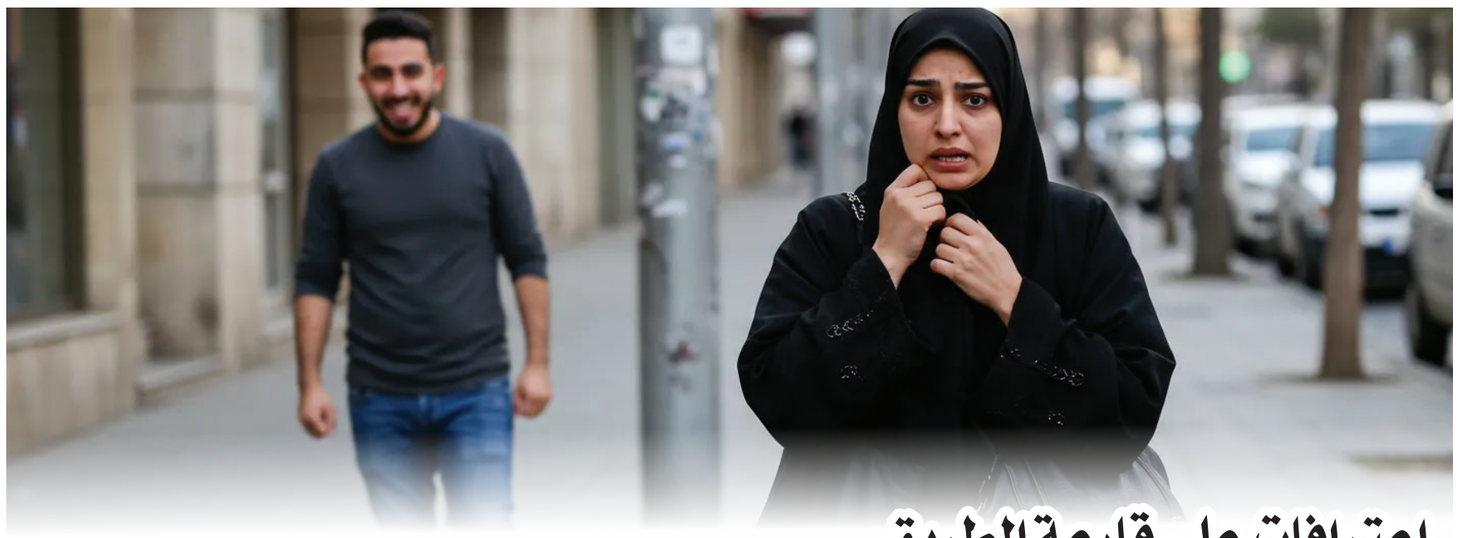

اعترافات على قارعة الطريق

هل بتنا على موعد مع انسلاخ كامل للقيم الليبية ؟

في مجتمع تحكمه العادات والتقاليد، ويشكّل الدينُ الإسلامي فيه المرجعية الأخلاقية والتشريعية، ظلّ المجتمع الليبي لسنوات طويلة متماسكًا بقيمه، متحصنًا بأسَره، ومعتزًا بصورة المرأة الليبية بوصفهَا رمزًا للحياء والالتزام.

ليبيا... بلد المليون حافظ لكتاب الله، حيث لم تكن الأخلاق خيارًا، بل قاعدة عامة، وميزانًا يُقاس به السلوك.

غير أنّ بعض الوقائع، حين تخرج من الظل إلى الضوء، تهزّ هذا التصور الراسخ، وتضع المجتمع بأكمله أمام مرآة قاسية.

قضيتنا هنا ليست خيالًا ولا مبالغة صحفية، بل واقعة موثقة، اعترف أطرافها بتفاصيلها، وكشفتها محاضر رسمية، وفرضت نفسها كسؤال أخلاقي قبل أن تكون إجراءً أمنيًا.

لحظة البداية

لم تبدأ الحكاية داخل مقر أمني، بل على طريق عام، حين لفتت مركبة تقل رجلًا وامرأة، وبرفقتهما عدد من الأطفال القُصّر، انتباه الجهات المختصة.

وجود الأطفال، وطبيعة العلاقة الظاهرة بين الطرفين، كانا كفيلين بإطلاق الشكوك، وتحريك البلاغ الذي غيّر مسار الرحلة.

خلال الاستدلال، لم تُنكر المرأة شيئًا.

اعترفت بوضوح بوجود علاقة غير شرعية، وأكدت أنها مطلقة منذ عام 2020، وأن الأطفال المرافقين لها هم أبناؤها من طليقها.. لم تبرر فعلها كثيرًا، لكنها لم تُخفِ أنّها كانت "تحاول أن تعيش"، على حد إفادتها، في ظل ظروف قالت إنها دفعتها إلى هذا الطريق.. أما الرجل، فأقرّ بدوره بالعلاقة، موضحًا أن وجهتهما كانت مدينة ما، في رحلة لم يكن يدرك – أو يتجاهل – أنها ستتحول إلى نقطة فاصلة في حياتهما.

الاعترافات كانت صريحة، لكنها لم تكن مريحة.

لأن السؤال لم يكن: هل اعترفوا؟ بل: لماذا وصلوا أصلًا إلى هنا؟

أمومة تحت الاختبار

الأكثر قسوة في هذه القضية، لم يكن الاعتراف نفسه، بل وجود الأطفال.

أطفال لم يختاروا الطريق، ولم يُستشاروا في القرار، لكنهم كانوا شهودًا صامتين على سقوطٍ لا ذنب لهم فيه.. حين أكّد التقرير الطبي أن السيدة حامل، اتخذت القضية بُعدًا أكثر تعقيدًا.. لم تعد مجرد علاقة مخالفة للقانون، بل واقعًا اجتماعيًا مُربكًا، تختلط فيه الأمومة بالخطأ، والحاجة بالانزلاق، والضعف بالمسؤولية.

وهنا، يعود السؤال الأشد قسوة: –

هل فكّرت الأم في صورة أطفالها حين يكبرون؟

في الأسئلة التي ستلاحقهم؟

في نظرة مجتمع لا ينسى بسهولة؟

في اسم العائلة الذي سيُربط بهذه القصة، مهما حاول الزمن طمسها؟

أسئلة لا تُطرح بدافع الإدانة فقط، بل بدافع الخوف... على مجتمع بدأ يسمع مثل هذه الوقائع أكثر مما يتحمّل.

القانون يتدخل... لكن الجرح يبقى

عقب استكمال الإجراءات، واستدعاء ذوي الطرفين، تم عقد قرانهما داخل مقر الجهة المختصة، قبل إحالتهما إلى النيابة العامة لاستكمال المسار القانوني.

إجراء أنهى الشق القانوني، لكنه لم يُنهِ أثر القضية.

فالزواج هنا لم يكن نهاية قصة، بقدر ما كان محاولة لاحتواء تداعياتها.

ما بعد الاعتراف... من المسؤول؟

هذه القضية، باعترافاتها ووقائعها، لا تخص أطرافها وحدهم.

هي جرس إنذار لمجتمع يواجه ضغوطًا اقتصادية، وتفككًا أسريًا، وغيابًا للدعم، ما يجعل بعض الأفراد يسقطون في لحظة ضعف، ويدفع الأطفال الثمن كاملًا.

رسالة أخيرة

تؤكد الجهات الأمنية أن أي سلوكيات مخالفة للقانون أو القيم المجتمعية، خاصة تلك التي تُعرّض الأطفال للخطر، تُعد جرائم يعاقب عليها القانون.

اشراقة

عاطف خترش

التربية والتعليم بين الأمس واليوم

يُعتبر قطاع التعليم من أهم القطاعات في جميع الدول، بحيث إنه يتم الاعتماد عليه في التنمية والتقدم والازدهار، حتى أن بعض الدول اتجهت للاستثمار من خلاله، وفي ذات السياق تحقيق الإنجازات العلمية وعمل الدراسات والبحوث.

وكل هذا لا يتم إلا بتوفير بنية تحتية واهتمام كبير للمدارس، التي من خلالها تُفرز الكوادر وتساهم في الدفع نحو الرقي للبلاد وتحقق طموحات المجتمع.

والتعليم في ليبيا مرَّ بعدة مراحل وفي مختلف الأزمنة، من فترة حكم العثمانيين مرورًا بالاحتلال الإيطالي إلى غاية فترة المملكة الليبية وما بعدها، ويُذكر أن أول جامعة ليبية تأسست عام 1955م وبدأ انتشار المدارس والجامعات الليبية وصولًا لما آلت إليه العملية التعليمية هذه الآونة.

لكن اليوم باتت التساؤلات ملحة بشأن الجودة والمخرجات، التي أضحت لا ترضي الكثيرين، رغم دخول التقانة على الخط بقوة.

سابقاً،كان الذهاب إلى المدرسة ترجلاً، ولربما بمسافات طويلة وسط غزارة الأمطار وتقلبات المناخ، وبالرغم من وجود بعض الإهمال في البنى التحتية للمؤسسات التعليمية، ومع هذا كانت المخرجات ممتازة نوعًا .. أكاديمياً وأخلاقياً، بشواهد يثبتها الواقع وسرديات عن احترام المعلم حتى خارج أسوار المدرسة.

في المقابل، يرى جمهور معين من الناس أن العملية التعليمية التي تتلقاها الأجيال الحالية ليست بالمستوى المطلوب كسابق عهدها، مستدلين بمقاطع على شبكات التواصل الاجتماعي تحمل عبارات غير لائقة لبعض الطلبة داخل الفصول الدراسية.

يتهم كثيرون المدارس الخاصة المطردة بدون تطبيق معايير الجودة الصادرة من وزارة التربية والتعليم، لكن المعضلة أكبر من ذلك وهي تنظيمية من وزارة تتحرك بالترند حتى في تقرير مواعيد العطلات، حيث تمنح العطلات الرسمية أثناء تقلب حالات الطقس ونزول الأمطار، مما يزيد الضغط على المعلم في العام الدراسي لاستكمال المناهج العلمية قبل نهاية العام الدراسي .. والضحية الطلاب ومستقبل المجتمع.

لوحــة

منال البوصيري

بصمة الروح في ذاكرة السيليكون!

لم تكن المفاجأة في النتيجة الرقمية التي أظهرها برنامج "كشف النصوص المولدة بالذكاء الاصطناعي" بحد ذاتها، بل في ذلك الأثر المربك الذي خلّفته عندي، أن توصف نصوص كنتُ كتبتها قبل سنوات طويلة، وقبل أن يقتحم الذكاء الاصطناعي حياتنا في الأصل، بأنها نصوص "آلية" بنسبة مرتفعة، هو أمر يدعونا للتوقف والتمعن .. لا لأن البرنامج أخطأ تقنيًا فحسب، بل كيف يمكن للكاتب اليوم أن يثبت إنسانية نصه؟. نحن نعيش تحول جذري لم تعد فيه سلامة اللغة، ولا جمال الأسلوب، ولا حتى عمق الفكرة، قرائن كافية على أن النص وليد مخاض إنساني، بعد أن استطاعت الخوارزميات إتقان هذه العناصر.

برامج الكشف لا تقيس الصدق، ولا تعي الذاكرة الشعورية، ولا تدرك معنى الألم أو البهجة خلف السطور .. إنها ببساطة ترصد "الأنماط" المتبعة وهنا تبرز المفارقة الحزينة.

فالكاتب المتمكن، الذي صقل أدواته حتى بلغ ذروة الإتقان، قد يُدان اليوم بتهمة الآلية لمجرد أن نصّه خلا من الركاكة التي تتوقعها الخوارزمية من البشر!

وفي ظل هذا الخلط الرقمي، يبرز السؤال كيف نميز اليوم بين نبض إنساني حقيقي وبرود خوارزمي مصنوع؟

ربما يكمن الجواب في التخلي عن وهم "الدليل الرقمي القاطع"، بالتوجه إلى قراءة واعية وإنصات وجداني .. فالنص الإنساني لا يُعرف بسطحه الأملس اللامع، بل بتلك التفاصيل غير المكتملة، بجملة زائدة عن الحاجة، بفكرة مترددة تعكس حيرة صاحبها، أو بصورة بكر لم تُصقل جيداً لأن كاتبها كان مشغولاً بالشعور أكثر من اهتمامه بالصناعة، هذه الندوب الفنية هي في الحقيقة علامات حياة، لا دلائل ضعف.

الآلة تكتب بثقة باردة ومحسوبة، أما الإنسان فيكتب وهو يرتجف .. الكاتب البشري يترك النصوص مشرعة على احتمالات الشك والقلق بلا تأكيد. فنحن لا نخطئ لأن أدواتنا قاصرة، بل لأن المشاعر الإنسانية بطبعها مرتبكة، متناقضة، وعصية على التأطير و«الأتمتة».

ولعل التحدي الأكبر الذي يواجهنا اليوم ليس في كيفية كشف النصوص المصنوعة، بل في سؤالنا لأنفسنا هل ما زلنا نجرؤ على الكتابة كبشر، بكل ما فينا من تعثر وشجن، أم أننا بدأنا دون وعي نحاكي الأنماط التي تتوقعها الخوارزميات لننال رضاها؟

والرهان الآن على القارئ الذي يقرأ بقلبه، والذي سيعلم حينها أن خلف هذا الكلام قلباً ينبض.

لغير إصابة العمل

معاش العجز الكلي .. حق اجتماعي يصون العيش الكريم

إعداد / محمد جمعة عطية
قسم الإعلام والتوعية الضمانية - طرابلس

يؤكد صندوق الضمان الاجتماعي على أهمية معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل، معتبراً إياهم الضمانة الرئيسة للاستقرار المعيشي حين تتعطل قدرة المصاب على العمل لأسباب صحية خارجة عن الإرادة، فيصبح هذا المعاش صنواً للكرامة الإنسانية المصانة مهما تبدلت الظروف.

ففي لحظة واحدة ينقلب فيها مسار الحياة رأسًا على عقب ..بمرض مفاجئ أو عارض صحي قاسٍ، أو حادث عابر لا علاقة له بالعمل، وذلك كفيل أن ينتزع من الإنسان قدرته على الكسب ويضعه فجأة أمام أسئلة صعبة عن الغد، وعن مصدر العيش، وعن مستقبل لا يحتمل الانتظار.

عندها لا يصبح الضمان الاجتماعي مجرد نصوص قانونية جامدة، بل يتحول إلى صمام أمان إنساني يحمي الفرد عندما تخذله صحته وتضعف قدرته على الاستمرار في العمل.

ما هو معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل ؟

هو حق قانوني أصيل يمنحه نظام الضمان الاجتماعي لكل مضمون يثبت تعرضه لعجز كلي ناتج عن مرض عادي أو حادث لا صلة له بالعمل، ويحول هذا العجز دون قدرته على أداء أي عمل بمقابل. ولا ينظر في هذا الحق إلى طبيعة المهنة أو المركز الوظيفي بقدر ما ينظر إلى الإنسان وقدرته الفعلية على الاستمرار في العمل والكسب.

ويجسد هذا المعاش اعترافًا واضحًا بأن العجز مهما كان سببه لا يجب أن يتحول إلى عبء اجتماعي أو عقوبة اقتصادية، وأن الحماية واجب حين تتراجع القدرة.

(من يستحق هذا المعاش

ينطلق نظام الضمان الاجتماعي في تنظيم هذا المعاش من مبدأ راسخ قوامه العدالة والمساواة، فكل مضمون مشترك دون استثناء، سواء كان موظفًا أو عاملًا لحسابه الخاص أو شريكًا في الإنتاج، يحق له الاستفادة من معاش العجز الكلي متى ما ثبت أن نسبة العجز بلغت ستين في المئة أو أكثر، وأصبح غير قادر على أداء أي عمل بمقابل.

ويشمل هذا النظام حالات العجز الناتجة عن الأمراض العادية غير المرتبطة بالمهنة، والأمراض المزمنة أو المستعصية التي تؤثر بشكل مباشر في القدرة الجسدية أو الوظيفية، إضافة إلى الحوادث التي تقع خارج نطاق العمل.

وبذلك يغلق الضمان الاجتماعي باب الهشاشة أمام المضمون ويمنع انزلاقه إلى دائرة الفقر بسبب ظرف صحي خارج عن إرادته.

(شروط الاستحقاق

لا يقوم استحقاق معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل على التقدير الشخصي أو الاجتهاد، بل على أسس طبية وقانونية دقيقة.

ويعد ثبوت العجز بنسبة 60 ٪ أو أكثر الركيزة الأساسية لهذا الاستحقاق، على أن تتولى اللجنة الطبية العامة التقييم النهائي للحالة الصحية وفق اللوائح المعمول بها.

كما يشترط أن يكون انتهاء الخدمة مرتبطًا بشكل مباشر بالعجز، وأن يكون المضمون ملتزمًا بالاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي.

ويجوز لغير المواطنين الحصول على هذا المعاش إذا تجاوزت خدمتهم الضمانية 20 عامًا، وكانت لديهم إقامة اعتيادية داخل البلاد، وهو ما يعكس توازنًا واضحًا بين حماية الحقوق وضمان استدامة النظام.

كيف يثبت العجز؟

تمر عملية إثبات العجز الكلي عبر إجراءات منظمة تبدأ من جهة العمل التي تتولى إحالة المضمون إلى اللجنة الطبية المختصة، من خلال ملف متكامل يشمل البيانات الشخصية، وإثبات التسجيل الضماني، وسداد الاشتراكات، والتقارير الطبية الحديثة، ونماذج الكشف الطبي الأولي والدوري إن وجدت، إضافة إلى المستندات المطلوبة.. وتتولى اللجنة الطبية دراسة الحالة وتقييم القدرة الوظيفية بدقة وتحديد نسبة العجز قبل إصدار القرار النهائي الذي يُبنى عليه استحقاق المعاش. وهي إجراءات قد تبدو إدارية في ظاهرها، لكنها في حقيقتها تمثل بوابة عبور من القلق وعدم اليقين إلى الأمان والاستقرار.

(أكثر من معاش

لا يختصر معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل في مبلغ مالي يُصرف نهاية كل شهر، بل يحمل رسالة اجتماعية عميقة مفادها أن المجتمع عبر نظامه الضماني لا يتخلى عن أفراده حين تضعف قدرتهم. إن الكرامة الإنسانية لا تسقط بفقدان القدرة على العمل.

كما يسهم هذا النظام في تعزيز الثقة في بيئة العمل، وتشجيع الاستقرار الوظيفي، وترسيخ مفهوم التكافل الاجتماعي، وتحمل الأعباء بشكل عادل بين أفراد المجتمع.

هذا المعاش يستحق في حالات العجز الناتجة عن الأمراض العادية غير المرتبطة بالمهنة والمزمنة أو المستعصية التي تؤثر بشكل مباشر في القدرة الجسدية

ثبوت العجز بنسبة 60 ٪ أو أكثر يمثل الركيزة الأساسية لهذا الاستحقاق .. على أن تتولى اللجنة الطبية العامة التقييم النهائي للحالة